الثورة الاثنين 21 رجب 1434 هـ - 11 يونيو 2012م العـدد (17373)

د/السنفي :

إقرار دليل المراجعة الداخلية سيعزز دور الرقابة على المال العام

■ «الثورة /احمد الأسد

أكد الدكتور/عبدالله السنفي رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة على أهمية إقرار اللجنة الوزارية الإشرافية العليا للمراجعة الداخلية لدليل المراجعة الداخلية ومشروع قرار مجلس الوزراء بشأن إقرار الدليل تمهيداً لعرضه على مجلس الوزراء لإقراره بصورة نهائية ليتم تطبيقه عملاً بأحكام المادة /١٤ من القرار الجمهوري رقم (٥) لسنة ٢٠١٠م.

وأوضح السنفي في تصريح لـ"الثورة" أن قيادة الجهاز تعول كثيراً على إقرارا هذا الدليل بصورة نهائية من قبل مجلس الوزراء لما شأنه تفعيل العمل الرقابي للمراجعة الداخلية بالوحدات الإدارية بالقطاعين العام والمختلط وحددت السلطة المحلية والتي بدورها ستسهم في مكافحة الفساد المالي والإداري وكشف التلاعبين بالمال العام وإحالتهم إلى الأجهزة القضائية.

مشيراً إلى أن الأنشطة الرقابية للجهاز سوف تشهد نقلة نوعية مع إقرار هذا الدليل على اعتبار أن إجراءات المنهجية الفنية والمهنية لوظيفة المراجعة الداخلية بما يشتمل لما عليه من ادلة وإرشادات وما يتضمنه من معايير مهنية وقواعد السلوك المهني والأخلاقي والتي تتفق والمعايير الصادرة عن معهد المراجعين الأمريكي(ha). وأوضح في ختام تصريحه أن إقرار أعضاء اللجنة الوزارية الإشرافية العليا للمراجعة الداخلية المكونة من عضوية الجهاز ووزيري الخدمة المدنية والتأميات والمالية والتوصل لإقرار دليل إجراءات المراجعة الداخلية نعتبره خطوة جبارة طال انتظارها لسنوات، أملا أن تلقى استجابة سريعة من قبل مجلس الوزراء لإقرار الدليل بصورته النهائية لما له من أهمية بالغة في تفعيل دور الرقابة والمراجعة الداخلية على مستوى وحدات الجهاز الإداري ووحدات القطاع العام والمختلط ووحدات السلطة المحلية.

مناقشة سير تنفيذ المشروعات التنموية بالضالع

■ «الضالع/ سبأ

ناقشت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة الضالع في اجتماعها أمس برئاسة المحافظ علي قاسم طالب جملة من التقارير والقضايا المتصلة بالشأن المحلي واتخذت إزاءها الإجراءات والقرارات المناسبة.

وأقر الاجتماع التقرير الربعي المقدم من المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بالمحافظة حول نشاط المؤسسة والأعمال المنفذة والمنجزة خلال هذه الفترة وعملية التحصيل للإيرادات وتنفيذ المشاريع القائمة ومستوى الصرف على هذه المشاريع.

وبين التقرير أن إجمالي الإيرادات المحصلة للمؤسسة والمستحقة على المشتركين والمستفيدين من خدمات المياه خلال الربع الأول من هذا العام بلغ ٣ملايين و ٥١الف ريال.

وأشار التقرير إلى الأعمال الجارية في مشاريع المياه والصرف الصحي ومنها مشروع مجاري مدينة دمت الجاري العمل به حاليا والبالغة تكلفته ١٠٦مليون ريال بتمويل حكومي والإجراءات المتخذة لإنجاز هذا المشروع.

كما ناقشت الهيئة الإدارية لمحلي الضالع التقرير المقدم من مكتب التعليم الفني والتدريب المهني حول نشاط المكتب خلال الربع الأول من العام الجاري ومستوى سير العمل في تنفيذ مشروعي المعهد السياحي الفندقي بمدينة دمت والبالغة تكلفته ٨٠٠ مليون ريال بتمويل حكومي ونسبة انجاز بلغت ٧٥٪، ومشروع المعهد المهني الصناعي البالغة تكلفته ٧٠٠ مليون ريال بتمويل حكومي وينسبه انجاز بلغت ٨٨٪. وأقر الاجتماع الإجراءات اللازمة لاستكمال هذين المشروعين في إطار البرنامج الاستثماري المركزي للمحافظة للعام الجاري ٢٠١٢م.

محلي ذمار يشدد على التنفيذ الأمثل لمشاريع البرنامج الاستثماري

■ «ذمار/سبأ

ناقش المجلس المحلي لمحافظة ذمار أمس برئاسة أمين عام المجلس مجاهد شايف العنسي تقريراً للمشروع المركزية في البرنامج الاستثماري المخصص للمحافظة للعام الحالي البالغ ١٦ ملياراً و٨١٢ مليوناً و٢٨ الف ريال في ٢٢ قطاعا. وتضمن التقرير الذي قدمه مدير مكتب التخطيط والتعاون الدولي بالمحافظة المهندس سمير المدحجي، المشاريع الاستثمارية المعتمدة لمحافظة ذمار في مجال الأشغال العامة والطرق ٦٨ مشروعا بمبلغ ٩ مليارات و٥٦٦ مليوناً و٦٦ الف ريال، ومشروعين لجامعة ذمار بتكلفة مليارين و٤٢٩ مليوناً و٨٢٢ الف ريال شملت إنشاء كلية الطب البيطري والمستشفى البيطري التابع لها بتكلفة مليارين و١٠ ملايين ريال، إضافة إلى استكمال بعض مشاريع البنية التحتية والمعامل في الجامعة.

وأحال الاجتماع البرنامج الاستثماري للمحافظة إلى لجنة الخدمات بالمجلس المحلي لدراسته وإبداء الرأي فيه بخصوص بعض المشاريع التي لم يتضمنها التقرير. وناقش محلي ذمار موضوع الأراضي المخصصة لموظفي المحافظة البالغ مساحتها ألفين و٣٧١ لبنة خصصتها الدولة لموظفي الإدارة المحلية والمجلس المحلي بالمحافظة وفقا لكشوفات الراتب.

كما أقر المجلس تشكيل لجنة لمناقشة بعض المخالفات في إحدى المديريات واستدعاء مدير المديرية والمجلس المحلي للتحقيق في المخالفات التي تم رصدها وتوثيقها في ملف خاص لدى المجلس المحلي واتخاذ الإجراءات القانونية إزاءها، إضافة إلى توجيه إنذارات لعدد آخر من المديريات التي لم ترفع تقارير اجتماعات مجالسها المحلية.

واستعرض الاجتماع آلية التوظيف الجديدة للعام الحالي وما تم اتخاذه من إجراءات إزاء حالات الازدواج الوظيفي والوفيات والمتقاعدين وإجراءات إحلال البدل عنهم.

وخلال الاجتماع شدد العنسي على ضرورة تكاتف جهود الجميع في مختلف الجهات والمديريات لتنفيذ البرنامج الاستثماري والعمل على استكمال المشاريع المتعثرة التي توقفت العام الماضي نتيجة الأحداث التي شهدتها اليمن، لافتا إلى أن مسألة تهدئة الأوضاع وحل الإشكاليات وإنهاء التقطعات في بعض المديريات، والعمل على إنهاء الاختلالات الأمنية، تعتبر من أولويات عمل السلطة المحلية بما يكفل تنفيذ المشاريع الخدمية.

تخرج ٤٢ طالباً من معهد الثورة التقني بمحافظة حجة

■ «حجة/سبأ

احتفلت محافظة حجة أمس بتخرج ٤٢ طالباً من معهد الثورة التقني ، دفعة شباب المستقبل، والذي يتزامن مع احتفالات شعبنا اليمني بأعياد ثورته ووحدته المباركة، حيث أقيم حفل بالمناسبة تحت شعار (مخرجات تلبي احتياجات سوق العمل) .

وفي كلمة له في الحفل الذي أقيم بالمناسبة عبر وكيل المحافظة محمد علي القيسي عن سعادة قيادة المحافظة بتخرج هذه الكوكبة التي تعد رافداً مهماً للسوق المحلية في القطاعين العام والخاص والمختلط ، مهنئاً الشباب الخريجين من قسمي المحاسبة والبرمجيات بمناسبة نيلهم الشهادة العلمية في تخصصاتهم .

وأكد الوكيل القيسي دعم قيادة المحافظة ومساندتها للشباب في شتى التخصصات ، مشيداً بالجهود التي يقوم بها مكتب التعليم الفني والتدريب المهني وإدارة معهد الثورة في سبيل بناء القدرات العملية لتلبية متطلبات العمل ، وهو ما يساهم في امتصاص البطالة والحد من الفقر وتوفير فرص العمل المناسبة.

كما ألقيت الكلمات من مديرعام مكتب التعليم الفني والتدريب المهني عبدالله صبرة ومدير معهد الثورة محمود الأدبعي وعن الخريجين حسن الدرواني أشارت في مجملها إلى فرحتهم بالثمر الذي طالما سقوه بالعلوم والمعارف طيلة سنوات الدراسة، من خلال العطاء الذي قدمه هيئة التدريس بالمعهد ومساندة ودعم المكتب لتلك الجهود،

افتتح المنتدى اليمني الكوري للطاقة:

شرف: اليمن شريك تجاري لكوريا وحجم التبادل بين البلدين بلغ ١,٢ مليار دولار في ٢٠١١م

انعقاد المنتدى اليمني الكوري للطاقة ٢٠١٢م بصنعاء

■ «صنعاء/سبأ

عقدت أمس بصنعاء فعاليات المنتدى اليمني الكوري للطاقة ٢٠١٢م والذي يأتي في اطار التعاون والتنسيق بين البلدين الصديقين في المجالات الاقتصادية وزيادة الاستثمارات في مجالات النفط والغاز والطاقة المتجددة.

وفي افتتاح المنتدى الذي نظمته وزارة النفط والمعادن والسفارة الكورية بصنعاء، أشار وزير النفط والمعادن المهندس هشام شرف إلى متانة العلاقات اليمنية الكورية وأن الشركات الكورية لها حضور كبير في الجمهورية اليمنية.

وقال: "العلاقات اليمنية الكورية ليست جديدة وانما منذ زمن وكوريا لها بصمات كبيرة في التعاون سواء من خلال الشركات التي نفذت العديد من المشاريع أو من خلال مشاركتها في مؤتمر المانحين الذي عقد في لندن وكانت من الدول التي قدمت دعم كبير لليمن، كما أن الحكومة الكورية ستحضر مؤتمر المانحين الذي سيعقد في السعودية".

وأضاف: "نتمنى أن تكون مساهمة الحكومة الكورية من خلال شركاتها في مجال الخدمات العامة وفي مجالات الاستثمار وأن لا يقتصر دعمها لليمن بالموارد المالية والقروض ومشاريع المياه والطرق والصحة ولكن من خلال استثمارات ومشاريع تمتص العمالة وتخلق ربح وتعمل على المساهمة في الدفع بعجلة الاقتصاد".. مجدداً الترحيب بالشركات الكورية سواء في مجال النفط أو الغاز وغيرها من المجالات.

وعبر وزير النفط والمعادن عن تطلعه إلى أن يركز مؤتمر المانحين القادم على حاجة اليمن لتمويل مشاريع استثمارية ربحية وذات طبيعة العمالة الكثيفة التي يمكن أن تساهم في رفع مستوى الاقتصاد اليمني".

وأكد أن اليمن خلال العامين القادمين سيتحرك على مستوى العالم ككل..وقال" نحن لفترة أكثر من عام ابتعدنا قليلا عن الساحة الدولية بسبب الظروف التي مر بها البلد واستطاع اليمن الحفاظ على ما لديه من تعاون مع شركات في مجال الطاقة والغاز والتنقيب والمعادن والفترة القادمة ستشهد تحرك شرقا وغربا".

وأشار إلى أن اليمن يمتلك الكثير من الثروات الطبيعية والإمكانات التي تؤهله للدفع بعجلة التنمية وتوفير احتياجات المواطنين.. لافتا إلى أن وزارة النفط والمعادن سيكون لها دور خلال الفترة القادمة للترويج لإمكانات اليمن والفرص الاستثمارية الواعدة في قطاعات النفط والغاز والمعادن وكذا تسيير عمل الشركات الموجودة حاليا.

وحيا الوزير هشام شرف الشركات والمؤسسات التي ظلت تعمل في اليمن خلال فترة الأزمة واثبتت انها شركات صديقة لليمن واستمرت في إنتاج النفط والغاز وعملت على أن تكون خسائر اليمن اقل ما يمكن.

وأكد أن وزارة النفط والمعادن ستشهد خلال الفترة القادمة تطورا نوعيا في عملها وستكون عند مستوى المسؤولية وفق استراتيجية ورسالة بحيث تكون الشريان الذي يوفر الموارد المالية للدولة، وستقوم خلال الأشهر القادمة بجهد كبير للمساهمة في الارتقاء بالوضع الاقتصادي وتجاوز السلبيات وبما يخدم مصلحة الوطن والشعب.

من جانبه أشار السفير الكوري لدى اليمن كواوك باك إلى أن تنظيم الملتقى اليمني الكوري للطاقة يأتي في إطار التعاون والتنسيق بين البلدين الصديقين.. لافتا إلى أهمية الملتقى في بناء علاقات تعاون أكثر نضوجا في مختلف المجالات خاصة في مجال الطاقة والغاز والطاقة المتجددة والمعادن.

وأوضح أن العلاقات الدبلوماسية بين اليمن وكوريا متميزة وتتطور بشكل مستمر وأن هناك مجالات واسعة لتبادل المنافع وزيادة التعاون ودراسة إمكانية توسيع مجالات التعاون في أنشطة استكشاف النفط والغاز والمعادن والطاقة.. مشيراً إلى أن اليمن شريك تجاري لكوريا حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين ١,٢ مليار دولار خلال العام الماضي بزيادة ستة أضعاف عن العام ٢٠٠٤م.

ولفت إلى انه بالرغم من الأوضاع التي شهدها اليمن خلال العام الماضي إلا أن الشركات الكورية كانت تعمل بنشاط في استكشاف النفط وفي الاستيراد وغيرها من المجالات.

وجدد السفير الكوري دعم بلاده لحكومة الوفاق الوطني لمواجهة التحديات التي تواجهها وتحقيق الأمن والاستقرار وكذا مساعدة اليمن لإنعاش الاقتصاد الوطني وتجاوز الأوضاع الإنسانية التي يمر بها.

وخلال جلسات المنتدى اليمني الكوري للطاقة قدم وكيل هيئة استكشاف وإنتاج النفط لشؤون الاستكشاف المهندس عبداللطيف الظفري عرضا عن النفط والغاز في اليمن وبداية الاستكشافات النفطية والأحواض الرسوبية والقطاعات النفطية والاتفاقيات والفرص الاستثمارية المتاحة في هذا القطاع.

واستعرض حسين الشامي من هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية الخارطة الجيولوجية وتاريخ التعدين في اليمن واحتياطيات المعادن الفلزية واللافلزية والصخور الإنشائية وأماكن تواجدها والفرص الاستثمارية المتاحة وفقا للدراسات الاستكشافية، فيما قدم عبدالسلام الدخين من هيئة المساحة الجيولوجية شرحا حول الطاقة الحرارية الأرضية وإستخدامات الطاقة الحرارية الأرضية والفرص الاستثمارية المتاحة في هذا الجانب.

وقدم رامي الشيباني من وزارة الكهرباء والطاقة شرحا حول الطاقة المتجددة فيما قدم هاونج جونشيك من هيئة الاستثمار الكورية عرضا عن الفرص الاستثمارية في مجال الطاقة المتجددة.

حضر المنتدى وكيل وزارة النفط والمعادن المهندس عبدالملك علامة ورئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط المهندس نصر الحميدي وعدد من رؤساء وممثلي الشركات النفطية العاملة في اليمن وعدد من المسؤولين.

تدشين مشروع حصر الواجبات الزكوية بمحافظة إب

■ «إب/سبأ

دشن بمحافظة إب مشروع الحصر للواجبات الزكوية الذي تنفذه الإدارة العامة للواجبات بالمحافظة، بمشاركة ثمان لجان فرعية ولجنتين إشرافيتين.

يهدف المشروع على مدى شهر إلى الحفاظ على المال العام والواجبات الزكوية وتفعيل تحصيلها ووضع آلية متكاملة في مجال زكاتي الباطن والقروض التجارية.

وخلال التدشين أكد وكيل محافظة إب – علي محمد الزنم على أهمية حصر الواجبات الزكوية وتفعيل كافة الأوعية الإيرادية بالمحافظة. من جانبه أوضح مدير عام الواجبات عبدالوهاب محمد المعاين أن عملية الحصر ستفضي على أية تلاعب في مجال الزكاة وترفع من مستوى التحصيل خلال العام الجاري.

افتتاح فرع بنك الأمل للتمويل الأصغر بعدن

■ عدن/سبأ

افتتح وكيل محافظة عدن سلطان الشعيبي أمس بمديرية المنصورة فرع بنك الأمل الثالث للتمويل الأصغر برعاية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إطار مشروع التطوير المجتمعي .

وخلال الافتتاح استمع الوكيل الشعيبي إلى شرح مفصل من المدير التنفيذي لبنك الأمل حول طبيعة النشاط التجاري الذي يقوم به البنك في إطار رسالة البنك وجهوده الرامية للقضاء على الفقر وتخفيف معدلات البطالة بين أوساط الشباب بشكل خاص والمجتمع من أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر من ذوي الدخل المحدود والمنخفض.

وأكد الوكيل الشعيبي على أهمية الدور الذي يضطلع به البنك في خدمة الشباب والنساء على السواء وتمويل مشاريعهم الصغيرة .. داعيا إلى توسيع هذا النشاط التجاري الذي يأتي في إطار جهود الدولة في مكافحة البطالة . من جانبه أشار مدير بنك الأمل محمد صالح اللاعبي إلى ان البنك ومن خلال تواجده بعدن منذ العام ٢٠١٠م وحتى مايو ٢٠١٢م قام بدعم وتمويل اكثر من ١٠ الاف مشروع صغير بقيمة وصلت إلى ٤٥٥ مليون ريال يمني، وشكلت النساء نسبة ٦٩٪ والشباب ٢٨٪.

وقال " إن البنك ساعد في خلق اكثر من اربعة الاف و٧٠٠ فرصة عمل للشباب في المحافظة واستطاع خدمة ما يزيد عن ٦٦ الف نسمة من سكان المحافظة" .

اختتام حملة التحصين ضد مرضي الطاعون وجدري الاغنام والماعز بعمران

■ «كتب/ منصور شايع

اختتمت أمس حملة التحصين البيطرية ضد مرضي طاعون المجترات الصغيرة وجدري الأغنام والماعز في محافظة عمران والتي نفذتها الإدارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري بالتعاون مع مشروع تحسين معيشة المجتمع CLPالممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

واستهدفت الحملة تحصين أكثر من ١٤٠ ألف رأس من الماعز والأغنام ضد مرضي طاعون المجترات الصغيرة وجدري الأغنام والماعز في سبع مديريات بمحافظة عمران استمرت اسبوعين ، تم تنفيذ الحملة بواسطة سبع فرق بيطرية استهدف تحصين الماعز والأغنام في مديريات حبور ظليمة ، ذيبين، عيال سريح ، خارف ، ثلا ، جبل عيال يزيد ، السود . وتأتي الحملة في إطار جهود وزارة الزراعة والري لتنمية الثروة الحيوانية وحمايتها من الأمراض خاصة مرضي طاعون المجترات الصغيرة وجدري الأغنام والماعز والذي يهدد قطاعاً واسعاً من الثروة الحيوانية ودورها في إيجاد مناعة لدى الحيوان تقيه من الإصابة بمثل هذه الأمراض .و تتضمن الحملة جانب توعية إرشادية وتوزيع بروشورات وملصقات توعوية للمزارعين ومربيي الثروة الحيوانية حول كيفية حماية الحيوانات ووقايتها من الإصابة بالأمراض وكذا كيفية معالجة الحيوانات المصابة من أجل الحفاظ على الثروة الحيوانية باعتبارها أحد المصادر الهامة لتوفير الأمن الغذائي ،فضلا عن كونها موردا رئيسيا ومصدرا للدخل لكثير من الأسر الريفية.

رأي اقتصادي

القطاعات البترولية البحرية في اليمن

علي العزي

■ كان لسياسة الترويج العالية التي انتهجتها وزارة النفط والمعادن من الأهمية البالغة التي وجدت صدى واسعاً بين الشركات البترولية متعددة الجنسية وتزامنت مع تطبيق سياسات الترويج ودورات منح الامتيازات للتنقيب عن البترول في اليمن بعد الانخفاض في الأسعار الذي شهده العام ٢٠٠٨م حيث تمثلت عملية الترويج من خلال عرض القطاعات الاستكشافية بطريقة علمية وباستخدام الصحافة العالمية الواسعة الانتشار في دول أمريكا وأوروبا وشرق آسيا وكذلك من خلال بعض وسائل الإعلام المحلية والإقليمية ومواقع الإنترنت ، بالإضافة إلى عقد دورات لعرض المحاضرات في فترة تواجد ممثلي شركات العالم في اليمن ، يقوم بها نخبة من الكوادر اليمنية المتخصصة في هيئة الاستكشافات وإنتاج النفط ، ونستطيع القول أن الدورتين السابقتين لعملية الترويج لجذب الاستثمارات النفطية قد حققتا من النجاح وحصلت اليمن بين أكثر الدول استقطاباً للاستثمار العالمي في مجال البترول ، إلا أنه مما يؤسف له أن النجاحات التي تحققت تركزت في الاستكشافات النفطية في حوض المسيلة وحوض شبوة خلال السنوات السابقة والتي يتم العمل على تقييمها وكذلك شملت أجزاءً من اليابسة والمعمورة وهي مناطق رسوبية واعدة ، بينما القطاعات البحرية في اليمن والتي تم تقسيمها خلال السنوات الماضية من قبل هيئة النفط بالتعامل مع شركة عالمية متخصصة ومعروفة بهذا الجانب والتي أكدت من خلال مسوحاتها بإثبات تواجد غطاء رسوبي سميك يمكن أن يكون موطناً للمواد الهيدروكربونية إلا أنه لم يتحقق من النجاحات بجذب الاستثمارات في القطاعات البحرية نظراً لاعتمادنا على أسلوب ترويجي خاطئ بهذا الشأن في حين شهدت مناطق بحرية عميقة في العالم نتائج واكتشافات هائلة وتم اكتشاف احتياطيات كبيرة في الساحل الغربي الأفريقي وعلى امتداد شواطئ البحر الأحمر للملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية وفي مناطق أخرى من العالم ، مما يحملنا على التفاؤل الشديد بأن البترول اليمني سوف يمتد إلى الصخور الواقعة تحت المياه البحرية العميقة في البحر الأحمر وبحر العرب وجزيرة سقطرى وغيرها من الجزر اليمنية ، مما ينبغي على قيادة وزارة النفط والمعادن أن تنتهج لسياسة مغايرة لجذب الاستثمارات النفطية في القطاعات البحرية بالذات ، نظراً لصعوبة التنقيب في هذه القطاعات عن مثيلاتها في اليابسة وارتفاع تكلفتها الاستثمارية المرتبطة بضرورة استخدام تكنولوجيا حديثة في عمليات الحفر البحري وتعرضها لنسبة عالية من المخاطر وبحاجة إلى طاقة استثمارية كبيرة وخبرات وإمكانيات نوعية قلما تتوفر في شركات عالمية محدودة ، مما يتطلب جذب هذه الشركات من خلال التفاوض المباشر لاستقطاب مثل هذه الشركات لتسويق بعض القطاعات البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن وبعض المناطق البحرية العميقة جداً لأهميتها في ظل أسعار النفط المشجعة ، والابتعاد عن فرض مبدأ المنافسة الذي تأخذ عمليات التنافس من الوقت والإجراءات اللاحقة ، باعتبارها مثيرة لمخاوف الشركات كافة ومن خلال تجربتنا المعاشة استغرقت عملية الترويج للقطاعات البحرية الأخيرة سنة كاملة مما يعد سبباً رئيسياً لانسحاب كثير من الشركات العالمية ، مما أرجو بأن لا يقتصر اهتمامنا بمسألة الترويج للقطاعات البحرية بالذات على ما نسميها بالدورات التنافسية فقط والتمسك بالكثير من التفاصيل التي تساعدنا على تفويت الفرص حيث هناك من الإجراءات المختلفة التي يمكن أن توصلنا إلى الأهداف عن طريق تحديد طبيعة المفاضلة أو فرز الشركات حسب حجمها وإمكاناتها وخبرتها ، مع الأخذ بعين الاعتبار أننا نتعامل مع سوق عالمية تحتم علينا إبداء نوع من المرونة الواسعة والطرق المتعددة وفقاً للمصلحة العامة لجذب الاستثمارات في القطاعات البحرية لتحقيق استكشافات نفطية جديدة في اليمن كون العمل الاستكشافي في المناطق البحرية معقداً ويحمل من المخاطر ما يستوجب علينا تقديم الكثير من الامتيازات وبالشروط التي تشجع شركات التنقيب عن النفط في المناطق البحرية للاستثمار في القطاعات البحرية في اليمن وخوض المخاطرة وتتحمل الكلفة الاستكشافية المرتفعة.